

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

الرقم: د.ج.ق ٢٩٤٥ التاريخ: ١٨/١١/١٤٣٤هـ المرفقات: مرفق

الموقر
سعادة أمين عام الغرفة التجارية و الصناعية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إشارة للاجتماع الدوري (التاسع) للجنة الوطنية للمقاولين والذي عقد بتاريخ
١٤٣٤/٠٧/١١هـ بمقر المجلس في مدينة الرياض. وبناءً على تطبيق وزارة العمل لقرار رفع
تكلفة العامل الوافد عند إصدار أو تجديد رخصة العامل بواقع ٢٤٠٠ ريال سنوياً.

وسعيًا من اللجنة لتمكين المقاولين المتضررين الحصول على التعويض اللازم
نتيجة تطبيق قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة، وكذلك إلى توعية المقاولين حول آلية
تعويضهم عن أثر القرار، للعقود الحكومية الجاري تنفيذها، والتي كان تاريخ التقدم
للمناقسة فيها قبل تنفيذ القرار من قبل وزارة العمل حسب المادة (٤٣) المرفقة من نظام
المنافسات والمشتريات الحكومية.

وبناءً على إحدى توصيات الاجتماع المشار له أعلاه، تأمل اللجنة الوطنية
للمقاولين من اللجنة المناظرة تعميم النموذج المرفق على منتسبيكم من المقاولين،
والمخصص لطلب المقاول من الجهة المالكة للمشروع التعويض عن الزيادة في رسوم
العمالة الوافدة.

وتقبلوا وافر التحية والتقدير،،،

مساعد الأمين العام لشؤون اللجان الوطنية بالإنابة

٢٠٢٤

الرقم :

التاريخ :

الموافق :

السادة /

المحترمين

الموضوع : مطالبة بالتعويض عن الرسوم الإضافية على تصاريح العمل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إشارة إلى عقد المقاوله معكم بتاريخ / / بشأن تنفيذ مشروع
والذي تم تقديم عطائه بتاريخ

وحيث أنه بتاريخ / / صدر قرار معالي وزير العمل والقاضي بتحصيل مقابل مالي من
منشآت القطاع الخاص قدرة ٢٤٠٠ ريال سنويا على كل عامل وافد يزيد على عدد العمالة الوطنية في
المنشأة ، وذلك عند إصدار رخصة العمل أو تجديدها

وحيث أنه قد ترتب على هذا القرار زيادة الأعباء المالية لشركتنا على نحو أدى إلى الأخلال بالتوازن المالي
للعقد المشار إليه حيث تكبدت الشركة خلال شهر /٤٣٤هـ مبلغ (ر.س فقط)
تطبيقا للقرار المذكور أعلاه.

وحيث أن المادة ٤٣ من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/٥٨
وتاريخ ١٤٢٧/٠٩/٠٤هـ قد أقرت بوضوح مبدأ حق المقاول في حفظ التوازن المالي للعقد بسبب ما قد
يصدر عن أي سلطة عامة من أعمال أو قرارات بزيادة الرسوم يترتب عليها زيادة الأعباء المالية للمقاول
وذلك شريطة أن يثبت المقاول أنه قد قام بدفع تلك الرسوم وألا يكون تعديل الرسوم قد صدر بعد أنتهاء
العقد .

لذلك نرجو التكرم بالأيعاز لمن يلزم بصرف مبلغ وقدره (ر.س
والمفصل بالمستخلص المرتبط بمستخلص الأعمال لشهر) وتاريخ (ويمثل
هذا المبلغ مقدار الفرق الذي تكبدته الشركة نتيجة فرض رسوم إضافية لتجديد رخص العمالة المشار إليه
بعالية ، حسب كشف العاملين وصور الأيصالات المرفقة.
ولكم وافر التحية ،،

مدير المشروع

